أخبار الخليج

٤ ديسمبر ٩٥ م

خلال اجتماع وزير العمل مع أصحاب الرأي والفكر :

عرض البعض تجربة معهد البحرين للدراسات المصرفية في تباه شديد

سمعة المعهد ستكون عامل نجاح لتحول البحرين إلى مركز إقليمي للتدريب

خلال اجتماع وزير العمل الأستاذ عبدالنبي الشعلة مع أصحاب الفكر والرأي لمناقشة توجه الوزارة نحو تحويل البحرين إلى مركز اقليمي للتدريب عرض المحاضرون ومن بينهم السيد نور الدين عبدالله نورالدين (أبونبيل) تجربة معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية في تباه شديد على انه - أي المعهد - هو المؤسسة التدريبية التي حققت نجاحا كبيرا .. وأضافت رصيدا كبيرا الى سمعة البحرين.. ويمكن للمعهد أن يكون في حد ذاته عامل جذب للشركات والمؤسسات العالمية لانشاء مراكز تدريب اقليمية لها على أرض البحرين.

وما قالوه حقيقة مؤكدة فقد استطاع المعهد أن يخرج كوادر وطنية مشهودا لها بالكفاءة والاقتدار .. ليس في مجال المصارف وحدها بل في مجال التامين أيضا .. بل وقد أسهم في وجود قيادات بحرينية مشرفة في المجالين المصرفي والتاميني.

وفي الحفل الأخير الذي نظمه المعهد بمناسبة تخريج دفعة جديدة من الدارسين بالمعهد كشف سعادة الأستاذ عبدالله حسن سيف محافظ مؤسسة النقد عن أن المعهد سوف يشهد المزيد من التطوير في المرحلة المقبلة كمؤسسة تدريبية وطنية .. حيث سيطرح المعهد قريبا ضمن خططه المستقبلية بالاشتراك مع مؤسسة رويتر برامج متطورة عن نظم ومعاملات القطع الأجنبي وتقديم أمثلة حية على ذلك .

● محافظ مؤسسة النقد أثناء تكريم احدى الخريجات

وقال المحافظ : يجب علينا جميعا أن نحافظ على هذا المستوى الجيد لبرامج تدريب المعهد وأن نرفع من سمعته ومكانته عبر المثابرة والاجتهاد في تطوير برامجه لمواجهة التحديات المحلية والعالمية .. وتطوير البرامج في شتى مجالات الادارة التنفيذية والكفاءة الوظيفية والنظم المصرفية الاسلامية اضافة الى اهتمامه بالبرامج الأولية لتدريب خريجي المدارس الثانوية .

وقد استطاع المعهد أن يخرج أعدادا تجاوزت ٥٠٠ خريج وخريجة في مقرر الدبلوما وحده واستطاعوا أن يتبوأوا مراكز قيادية في المؤسسات والبنوك التي يعملون بها .

هذه الخطوة
التي بدأها وزير العمل

التجربة التي بدا الاستاذ عبدالنبي الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية في تنفيذها بشان تحويل البحرين الى مركز اقليمي للتدريب .. اراها خطوة هامة وموفقة باذن الله .. وتكشف عن ان الوزير - وقد اصبح وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية - لم ينس انه رجل اقتصاد له تجاربه ورصيده وفكره الخصب في هذا المجال .. فهذه الخطوة ذات ابعاد اقتصادية اكبر هدفها تنشيط السوق البحريني من خلال ما سيتمخض عنها من جلب شركات عالمية ومتدربين من خارج البحرين يعملون على زيادة حجم الانفاق في البلاد وشغل المباني والفنادق وغيرها .. وطبعا لها ابعاد ومزايا اخرى مثل زيادة فرص العمل والتوظيف .. وتنوع الفرص التدريبية المتاحة لابناء البلاد .. الخ .

وتقليد موفق للغاية ان يشرك الوزير معه كل اصحاب الراي والفكر والتجارب في صياغة هذه التجربة وبلورة مشروعها .. سواء اكان هؤلاء من البحرينيين او الاجانب .. ومن القطاع العام او الخاص .. وهذا في راينا تقليد ممتاز نامل ان تنهج جميع الوزارات نهجه .. وان ننسى تماما ما كان يتبع في الماضي من حيث صياغة التشريعات والمشروعات والخطط من خلال اطارات ضيقة او لجان محدودة العدد .

ويقيني ان هذا هو توجه الدولة الآن بصفة عامة من حيث دعم وترسيخ وتطوير تجربة مجلس الشورى .. وانفتاح ما يدور بداخله على الراي العام من خلال فتح ابواب المجلس امام الصحافة ووسائل الاعلام على مصراعيها .

وعلى اي حال فهذا هو اسلوب وزير العمل منذ ان اسندت اليه قيادة مسيرة العمل والشئون الاجتماعية في البلاد .. فليس لديه اي شيء مخفي او مدارى فكل شيء معلن على الجميع من خلال وسائل الاعلام .. وهدفه بالطبع هو اشراك الجميع معه في صياغة الخطوات والمشروعات .. وكانت تجربة جديدة على البحرين تنفذ لاول مرة عندما طرح وزير العمل على الجميع فكرة زيادة رسوم تراخيص جلب العمالة الاجنبية .. فلم يحدث في تاريخ البحرين ان صدر قرار بتعديل او زيادة رسوم يطبق بعد صدوره بثلاثة اشهر .. فعادة تفاجا الاطراف المعنية بصدور القرار الذي يطبق في التو والحال لحظة صدوره .. واحيانا باثر رجعي !

اتيحت لي فرصة حضور اجتماع الوزير مع ٢٥ من اصحاب الراي والفكر لمناقشة مشروع تحويل البحرين الى مركز اقليمي للتدريب .. فقد ابدى الجميع آراء جيدة من المؤكد انها ستسهم في بلورة هذا المشروع بشكل افضل وصياغته صياغة افضل.. وقد اشار الوزير الى ذلك عندما وعد بان ما تم طرحه سيؤخذ بعين الاعتبار عند وضع المشروع في صياغته التي سيرفع بها الى مجلس الوزراء الموقر .

لكن يبقى ان لي بعض الملاحظات على ما دار وما تم طرحه خلال هذا الاجتماع الهام .

اولا : ان البعض قد اخطا في فهم هدف هذا التوجه عندما فكروا ان الهدف هو انشاء مركز اقليمي او مؤسسة تدريبية خليجية كبيرة في البحرين تستقطب ابناء المنطقة للتدريب بها .. ولكن الصحيح ان المقصود هو جعل البحرين باكملها وعاء لاستقطاب الشركات العالمية لاتخاذ البحرين موقعا لانشاء مراكز تدريب بها لتدريب الخليجيين وغيرهم .. وقد حدث هذا فعلا عندما بادرت تسع شركات عالمية بطلب الترخيص لها بانشاء مراكز تدريبية تابعة لها على ارض البحرين .

ثانيا : ان البعض عند المناقشة لم يدخل الى صلب الموضوع مباشرة .. وذلك عندما طرح هذا البعض مشاكل او تطلعات التدريب داخل البحرين .. وكان الاجدر هو حصر المناقشات في كيفية تنفيذ هذا المشروع الطموح وهو جعل البحرين مركزا اقليميا للتدريب .. وعذر هؤلاء انهم يرون ان نجاح التدريب في الداخل له انعكاس بالضرورة على مدى نجاح جهود جذب الشركات العالمية لانشاء مراكز تدريب لها على ارض البحرين .. وخاصة عندما ذكر البعض انه توجد في البلاد ١٤٠ مؤسسة تدريبية يجب وضعها في افضل صورة لتكون دافعا نحو جذب هذه الشركات العالمية .. فالدولة الناجحة في مجال التدريب المحلي هي الاصلح لتكون مركزا اقليميا او دوليا .

ثالثا : انا مع القائلين بضرورة دراسة تجربة تحول البحرين الى مركز عالمي للمال والمصارف والخدمات بصفة عامة في محاولة لتحاشي ما شابها من ثغرات والاستفادة بما واكبها من ايجابيات .. اذ يجب البحث عن مزيد من التيسيرات لتشجيع الشركات العالمية من حيث تبسيط اجراءات الدخول والخروج ونعني هنا مسالة التاشيرات والاقامات وغيرها .. وتقليص اجراءات وخطوات الحصول على التراخيص وحصرها في جهة واحدة تقدم اليها الطلبات وتصدر عنها هذه التراخيص .. وتهيئة المناخ المناسب لانجاح هذه الشركات ومراعاة تفاوت اسعار الخدمات في البحرين وغيرها من دول المنطقة .

رابعا : ضرورة دراسة متطلبات واحتياجات المنطقة من التدريب .. فمن البديهي انه عندما تنشيء اية شركة عالمية مركز تدريب اقليمي في البحرين لابد ان يتوافر له المتدربون .. انطلاقا من ان هذه الشركات تاتي من اجل الاستثمار وتحقيق العائد او الربح .. ولان فشل مركز واحد يكون له رد فعل سلبي على المراكز الاخرى او التجربة باكملها .

ولذلك كان الوزير حصيفا للغاية عندما فكر في جعل هذه اللقاءات تشمل جميع الاطراف بما فيها الخبراء الاجانب الموجودون الآن على ارض البحرين .

وتمنياتنا بالتوفيق .

لطفي